معوقات تحقق قيم المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.د. جبار اسماعيل عبد

كلية هندسة المعلومات/ جامعة النهرين

jabbaraljeboory2017@nahrainuniv.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٢/٣/١٧ القبول: ٢٠٢٢/٤/١٢

مستخلص البحث

فشلت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ في انجاح ادارة التنوع وتحقيق قيم المواطنة بشكل واضح، على الرغم من تبني العراق نظاماً ديمقراطياً تعددياً. ويهدف البحث الى بيان اهم المعوقات التي حالت دون تحقق قيم المواطنة الصحيحة القائمة اساساً على العدالة والمساواة والمشاركة المجتمعية في ادارة الدولة العراقية. وتنبع اهمية البحث عبر تسليط الضوء على عملية تحقق قيم المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بوصفها احد المنعطفات التي هي بحاجة الى وقفة وتعمق في دراستها وسبر اغوارها. وتم تقسيم البحث الى محورين المحور الاول تناول المعوقات السياسية والدستورية والامنية التي تواجه المواطنة، في حين تناول المحور الثاني المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي ان الحكومات المتعاقبة على حكم العراق بعد التغيير السياسي في العراق، لم تفلح في ايجاد الحلول الناجعة للخروج من المعوقات التي تواجه بناء قيم المواطنة بعد عام ٢٠٠٣، مما اثر سلبا على بناء هذه القيم والتي تعاني اصلاً من اختلالات واضحة على صعيد الممارسة وفي التطبيق، وهذا يشكل بمجموعه ازمات حادة هددت استمرار النظام السياسي، ثم خلقت تصدعاً لعملية بناء الدولة والمواطنة العراقية حتى الوقت الحاضر.

الكلمات المفتاحية: العراق؛ قيم المواطنة؛ المشاركة المجتمعية؛ الحكومات العراقية.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Obstacles to Achieving Citizenship Values in Iraq after 2003

Lecturer Dr. Jabbar I. Abid
College of Information Engineering/ Al-Nahrain University
jabbaraljeboory2017@nahrainuniv.edu.iq

Received: 17/3/2022 Accepted: 12/4/2022

Abstract

The successive Iraqi governments after 2003 have failed to manage diversity and achieve the values of citizenship, despite Iraq's adoption of a pluralistic democratic system. The research aims to clarify major obstacles that prevented the realization of the values of correct citizenship, based mainly on justice, equality, and community participation in the management of the Iraqi state. The importance of the research stems from shedding light on the process of realizing the values of citizenship in Iraq after the year 2003 as one of the turning points that need to be considered and studied deeply. The research was divided into two axes, the first axis tackling the political, constitutional, and security obstacles facing citizenship, while the second one studied the economic, social, and cultural obstacles. One of the most important conclusions reached by the research is that the successive governments to rule Iraq after the political change in Iraq, did not succeed in finding effective solutions to get out of the challenges facing building the values of citizenship after 2003 that negatively affected the building of these values, which already suffer from obvious flaws in practice and implementation, and this together constitutes severe crises that threatened the continuation of the political system and then created a crack in the process of building the state and Iraqi citizenship to the present time.

Keywords: Iraq; citizenship values; Community participation; Iraqi governments.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة:

تسببت السلطة الحاكمة في العراق قبل عام ٢٠٠٣ في تفاقم ازمة المواطنة[١]، وذلك لعدم حفظ التوازن بين الحقوق والواجبات، فكان التركيز من جانب الحكومات على الواجبات وأهملت الحقوق. ويعود السبب في تفاقم ازمة المواطنة في العراق الى غياب ثقافة الحقوق والواجبات، إذ اصبح الفرد يهتم وينادي بالحقوق على حساب القيام بالواجبات، والمطالبة بالحقوق لا يعني بالضرورة الحصول عليها، وعليه فان اختلال التوازن بين الحق والواجب أدى إلى تفاقم أزمة المواطنة في العراق على مستوى الفهم والتطبيق، وذلك لما توصف به المواطنة بالوضع القانوني الذي يحدد العلاقة بين الافراد والدولة ،إذ تضمن للأفراد حقوقا على الدولة توفيرها، وكذلك تفرض واجبات على الافراد اتجاهها، لذلك توصف بأنها وضع الحرية مع المسؤوليات المصاحبة لها. وعليه يمكن القول بأن مسؤولية تطبيق مبدأ المواطنة والمتمثل بالمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع اطياف ومكونات المجتمع بعيداً عن العرق والدين واللون والتي نصت عليها اغلب دساتير الدول الديمقراطية، إنما هي مسؤولية تضامنية بين افراد المجتمع ونظام الحكم في الدولة، أي إن من واجبات النظام السياسي في الدولة اقامة العدل والمساواة عبر تطبيق قوانين العدالة الاجتماعية في توزيع الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك تفعيل قوانين الحقوق والحريات، واستمرار فشل الدولة بعد العام ٢٠٠٣م، في ادارة التنوع في العراق يعد امراً خطيراً خصوصا بعد تبني العراق نظاما ديمقراطيا.

اهمية البحث:

ان عملية تحقق المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣، باتت تواجه العديد من المعوقات كالخلل في الدستور او في التشريعات والقوانين الاساسية والواقع الامني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بوصفها احد المنعطفات التي هي بحاجة الى وقفة وتعمق في دراستها وسبر اغوارها.

اشكالية البحث

تأتي اشكالية البحث التي تنطلق من ان الاوضاع غير المستقرة سياسيا وامنيا التي رافقت بناء العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، تسببت بتفاقم ازمة المواطنة، مما تسبب في خلق معوقات عدة سياسية ودستورية واقتصادية واجتماعية وثقافية وامنية ساهمت في تدهور قيم المواطنة واضعفت تحقيق الاندماج الوطني.

فرضية البحث

على الرغم من تبني العراق النظام الديمقراطي كأساس لنظام الحكم الجديد ولبناء دولة المواطنة. الا ان المخرجات لهذا النظام لم تفض الى تبني سياسات عامة تسهم في تبني الشعور بالمواطنة والهوية الوطنية ولا تتناقض معها.

منهجية البحث

اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي من اجل اثبات الاشكالية والفرضية التي استند اليها.

هيكلية البحث

تضمن البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة محورين: المحور الاول: تناول المعوقات السياسية والدستورية والامنية، في حين تناول المحور الثاني: المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المحور الاول

المعوقات الدستورية والسياسية والامنية التي تواجه المواطنة

يعد النظام السياسي الديمقراطي العمود الفقري في بناء قيم المواطنة[٢]، وتفعيل استراتيجياتها وتحقق اهدافها، باعتبار ان المواطنة الكاملة هي الجوهر الحقيقي الضامن للتنوع الثقافي، اذ تستلزم المواطنة توافر الاليات الديمقراطية التي يستطيع الافراد من خلالها التعبير عن مطالبهم ولديهم القدرة على العمل الجماعي التشاركي، والمكافحة من اجل توزيع للسلطة يكون اكثر عدلا (شواي، ٢٠٠٦، ٣).

لقد واجهت المواطنة مجموعة من المعوقات ذات الاسباب منها ما هو دستوري وسياسي وامني الامر الذي ادى الى صعوبة تحقق المواطنة في العراق. وعلى هذا الاساس سنتناول هذه المعوقات، وعلى النحو الاتي:

اولا: المعوقات الدستورية

تعد الدساتير العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين افراد الشعب والسلطات الحاكمة في الدولة، ومن خلاله يتم تنظيم الحكم وتركيبته، وينظم الشؤون العامة في الدولة والمجتمع وفق مبدأ السيادة الشعبية حيت تتم صياغة الدستور من قبل جمعية او لجنة مختصة يتم انتخابها ومن ثم يعرض على الشعب للاستفتاء عليه ليتم قبوله او رفضه، وعلى هذا الاساس يجب ان يكون الدستور عاكسا لتطلعات الشعب وطموحاته وملبيا لمطالبه واحتياجاته، وان القوانين جميعها تسن بالاعتماد عليه، ان عملية صياغة الدستور والتوافق عليه تعتبر من الامور بالغة الاهمية. اشتمل الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥، على العديد من الايجابيات، وبالوقت نفسه اشتمل على سلبيات تقف عائقاً امام الجهود الرامية الى تحقق قيم المواطنة وهي:

١-التوافقات السياسية

كتب الدستور العراقي في ظروف غامضة وبصورة عاجلة وبأيدي خارجية بجو من الصراعات والتدخلات، لم تتفق لجنة كتابة الدستور فيما بينها لوضع المسودة، فتألفت لجنة من تسعة اعضاء برئاسة "عدنان الباجه جي[٣]، مع مجموعة

قضاة وخبراء (الزبيدي، ٢٠٠٧، ٢٣٠). لم تكن اللجنة حرة في وضع اساسيات الدستور بل كانت هناك تدخلات وتوافقات سياسية بين الاحزاب وسلطة الائتلاف (شعبان، ٢٠٠٤، ٥٠٢). بدأت الجمعية الوطنية بكتابة المسودة وشكلت لجنة من (٥٥) عضوا تم توزيعهم على عدد ابواب الدستور الستة، بدا واضحا ان اعضاء اللجنة لا يملكون ادنى خبرة عن آلية كتابة الدستور، وهو ما جعل العلة واضحة للعيان، وهذا أمر طبيعي اذ ان اختيار اعضاء اللجنة كان على اساس طائفي قائم على اسس المحاصصة، وكان من المفترض ان يكون عدد اللجنة محدودا لكي تتم المراجعة والتدقيق بسهولة، وان يتم اختيار عدد قليل ذي خبرة قانونية دستورية، كذلك فإن هذه المرحلة شهدت وضعا أمنيا حرجا أثر في صياغة الدستور اذ تم اغتيال عدد من اعضاء ومستشاري اللجنة، ولعب عامل الزمن دورا واضحا، فكان هناك سقف زمني محدد لكتابة الدستور وعليهم ان لا يخرجوا عن الأطر الاساسية لقانون ادارة المرحلة الانتقالية وان يتم الاتفاق على النصوص عن طريق التوافق وليس التصويت، واذا كان هناك خلاف فإنه يعرض على قادة الاحزاب والكتل السياسية، وان القرارات التي صدرت عن هذه الاحزاب الرئيسة كانت اكثر القرارات تأثيرا على نصوص الدستور التي برزت فيها العيوب، اذ كان لابد من أن يأخذ الدستور وقتا طويلا ليكتب بطريقة صحيحة متقنة، وهذه مثلت اهم العقبات الدستورية في الضغوطات والتدخلات الخارجية.

ان عدم الانسجام والتوافق بدا واضحا في افكار وطروحات القوى السياسية العراقية. وكما ذكرنا عدم كفاية خبرة اعضاء اللجنة فهم ليسوا من اهل الاختصاص، كذلك لم يخلُ الدستور من العيوب الشكلية او اللغوية او تعارض النص مع الاحكام القانونية

٢-الخروقات الدستورية

ان اول العيوب تتوضح في الديباجة التي بدأت في آية قرآنية، والتي اشارت الى العيب الذي دل على ان الدستور كتب لمجتمع اسلامي بحت لا يحتوي على

اديان اخرى. لوحظ ضعف الاسلوب المتبع في كتابة الديباجة واستعمالها لنصوص مستهلكة في الدستور الامريكي، كما انها تغنت بالماضي وكان يفترض ان تشير الى المستقبل وبناء دولة حديثة قائمة على الوحدة والمواطنة (علي، ٢٠١٢، ١٨٠). اذ جاء في المادة (الاولى) من الدستور (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق). وبرز التناقض هنا بكون السيادة التامة لا تجتمع مع وجود الاحتلال، فضلا عن كون الحكومة المؤقتة هي معينة من قبل الاحتلال لا حسب النصوص الدستورية، كذلك فإن المادة نفسها وضحت شكل نظام الحكم في العراق بالفيدرالي وعمقت هذه المادة الاسس الطائفية والمذهبية والعرقية عند ترسيخها للتقسيم في المستقبل، وتناولت المادة (الرابعة) اللغات الرسمية التي اشارت الى اعتماد اللغتين العربية– الكردية كونهما اللغتين الرسميتين، وعدت هذه المادة من اخطر المواد في ترسيخ التعددية الطائفية لكونها حالة فريدة لم يشهدها اي دستور في العالم ماعدا (الاتحاد الاوروبي)؛ ففي جميع الدول ذات الاعراق المتعددة والطوائف المختلفة تكون هناك قوانين تنظم عمل الافراد وتحدد لغة رسمية واحدة تستعمل خارج الإقليم (الناهي، ٢٠١٣، ١٣٨–١٤٠).

وجاء في النص الاشارة الى العمل وفق مبدأ القوميات والمكونات وتعدد الاديان، ونص في (الفقرة التاسعة) على تشكيل القوات الأمنية من جميع المكونات. كذلك هناك نصوص تؤدي الى تكريس التمايز الطائفي والمذهبي والديني إذ نصت المادة (الثالثة والاربعين الفقرة اولا– ب) الى "ادارة الاوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية، وينظم ذلك بقانون". إذ لوحظ تقسيم الاوقاف الدينية الى مؤسسات عديدة حسب المذاهب والاديان، بدلا من مؤسسة واحدة تجمع كل الاوقاف الدينية تحتها، كما ان هناك نصوصاً تتعلق بالموارد الطبيعية يلفها الغموض في حاجة الى تعديل، لا يخلو الدستور العراقي من العديد من الاخطاء (الشكلية–الاملائية–القانونية)، وغيرها والتي تحتاج الى تعديل سريع مع لجنة تدقيق لتفادي كثرة الاخطاء الدالة على عجلة

كتابته، وما يهم القوى السياسية هو احتوائها على ما يخدم مصالحها. فهناك الكثير من النصوص التي تحتاج الى تفسير وايضاح لامجال لذكرها وانما سنذكر بعضاً منها. كما ان هناك نصوصاً تتعارض مع بعضها مما يجعل صعوبة الجمع بينها ومثال ذلك المادة (الثانية) التي تنص على ان الاسلام هو الدين الرسمي للدولة وهو مصدر التشريع لذا لا يجوز اصدار قانون يخالف احكام الاسلام، ولا يخالف مبادئ الديمقراطية، ولا الحقوق الاساسية في الدستور، ولكن السؤال هنا ماهي ثوابت واحكام الاسلام مع معرفة اختلاف المذاهب وتفسيراتها، والامر ذاته بالنسبة للديمقراطية فهي مختلفة ومتعددة ويختلف تطبيقها وتفسيرها. وهناك نصوص مكررة وبعضها يحتوي النقص وبعضها لا داعي له مثل المادة (الاولى) ((جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة)) فذكر كلمة "واحدة" بعد "اتحادية" لا ضرورة له، وعليه فإن آلية التوافقات السياسية واختيار اعضاء اللجنة قليلي المعرفة والثقافة كان سبباً واضحاً في الاعاقة الدستورية، ايضا حالة العزلة التي تفردت بها اللجنة الدستورية فهي لم تشارك الشعب عن طريق الاحزاب والمنظمات وغيرها بالاستطلاعات (طالب، ٢٠١٨، ص ٧٦).

٣-الضغوط والتدخلات

لقد صيغ الدستور العراقي وفقاً لرؤى الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر ومصالح الولايات المتحدة، وعلى اساس قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، وقد اثار اشكالاتٍ وعقداً زادت مع مرور الايام، خصوصا في ظل التفسيرات والتأويلات المتناقضة والمتعارضة، والالغام الكثيرة التي احتواها، وعلى الرغم من حصول القوى النافذة على مزايا وصلاحيات فاقت طموحاتها أحياناً بسبب اختلال توازن القوى وبمساعدة القوى الخارجية، فإنها ظلت تشكو من غبن واجحاف وتطالب بإنصافها، الامر الذي عطل الى حدود كبيرة مواد الدستور الاساسية، ولاسيما بتوافق القوى السائدة والتقاسم الوظيفي المذهبي والاثني الذى حكم المعادلة السياسية (سليم، ٢٠١٨، ١٤؛ شعبان، ٢٠٢٠، ١١٤)، إذ بقي الكثير من القضايا العقدية في الدستور معلقا ومحل خلاف انفجر لاحقا، مثل حدود الفدرالية وسقفها، وقضية الاقاليم من غير

اقليم كردستان، وكذلك اشكالية قانون النفط والغاز والاختلاف بشان المادة (١٤٠) الخاصة بالمناطق المتنازع عليها بين الحكومة المركزية والاقليم، كان لها الاثر في عملية بناء السلم الامني والمواطنة والدولة (سليم، ٢٠١٨، ١٤؛ شعبان، ٢٠٢٠، ١١٤).

ثانيا: المعوقات السياسية

ان الديمقراطية السياسية لوحدها التي تبرز من خلال عملية الانتخاب لا تعبر عن الديمقراطية الحقيقية، والتي يمكن اكتشافها من خلال حالة العدل والمساواة بين الجميع دون استثناء والتي من خلالها يتمكن المجتمع من التعبير عن رأيه بحرية تامة دون قيود الاستبعاد والاستغلال والتهميش (صالح، ٢٠٠٦، ٢٨).

١-ضعف المشاركة في الانتخابات

إذ كانت مقاطعة الانتخابات الاولى من ابرز التحديات التي احاطت بالنظام السياسي الجديد وبالعملية السياسية فقوطعت الانتخابات لعام ٢٠٠٥، من قبل السنة الذين بقوا خارج العملية السياسية، وتمثل هذا في وضع أمني مضطرب كاد ان يوصل البلاد الى حرب أهلية، ولكن هذا الاختناق الطائفي تدريجيا تلاشى شيئا فشيئا عبر مشاركة جميع المكونات بفاعلية في الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات (السعيدي، ٢٠١١، ١٢٣-١٢٤).

٢-الخلاف بشأن الفدرالية

برز الخلاف بين القوى السياسية على النصوص الدستورية فأختلف موقف كل منها، فالأحزاب الاسلامية والعلمانية كان موقفها متبايناً من مسألة الفيدرالية، فحزب الدعوة الاسلامي هو مؤيد للفدرالية، والحزب الاسلامي مؤيد لفدرالية كردستان ومعترض على فدرالية العراق، التيار الصدري وحزب الفضيلة فهما يرفضان الفيدرالية عموما ويدعوان الى وحدة العراق، اما المجلس الاعلى فهو ينظر للفيدرالية على انها حل لمشاكل العراق، هذا الاختلاف في مشاريع القوى والاحزاب السياسية ادى الى تباين الدعوات المنادية لتقسيم العراق، اذ نرى تصاعد الدعوات في ٢٠٠٨ لأنشاء

إقليم البصرة من قبل المحافظ السابق "وائل عبد اللطيف" في محاولة لإصلاح الوضع الاقتصادي، تمت عملية جمع الاصوات من اجل المشروع ولكنهم لم يتمكنوا من الحصول على النسبة المطلوبة كون الشعب فاقد الثقة بالقوى المحلية وكون البصرة واقعة تحت سيطرة اقليمية مع انعدام الثقافة الفيدرالية، وهذا المشروع فتح الباب لتعالي الاصوات في ديالى وصلاح الدين وغيرها من اجل الانفصال بسبب تعرضها للتهميش من قبل القوى السياسية (سبع، ٢٠١٨، ٧٣–٧٦؛ شعبان، ٢٠٢٠، ١٢٤–٢٢٠).

٣–ضعف المؤسسات وعدم التناسق المؤسساتي

شهدت الساحة السياسية ضعف النظام المؤسسي وشخصنة المؤسسات، اي عدم وجود آلية استراتيجية لمحاربة التفكك والقضاء عليه مع وجود بيئة حاضنة لهذا التفكك، وضعف الكوادر العاملة لإدارة الاقاليم كون تجربة الاقاليم والادارة المحلية حديثة المسار مما أثر في اتخاذ القرار بين المركز والاقليم، مما عطل القوانين من قبل القوى السياسية. كما أن في الدستور أيضا هناك مجلسان (النواب والاتحاد) احدهما معطل عن العمل مما ادى الى خلل في سن القوانين من جهة وتطبيقها من جهة اخرى، وتعطيل العمل بالديمقراطية التوافقية والعمل على اسس المحاصصة الطائفية (العيثاوي، ٢٠١٥، ٤٥–٤٧).

٤–كثرة الاحزاب السياسية وتغيب البرامج السياسية فيها

ومن ابرز التحديات ايضا هو حدوث انفجار في عدد الاحزاب الهائلة التي لم يعهدها العراق من قبل، فمن نظام حزب واحد مسيطر الى تعددية حزبية اثارت الفوضى والتي وصل عددها الى مئات الاحزاب والمنظمات، ومع رجاحة مقولة التعددية الحزبية شرط للديمقراطية الا ان هذه المقولة تنقلب الى فوضى عبثية. ان هذا العدد الكبير لا يمثل حالة صحية فهو يعيق العمل السياسي ويؤدي الى نزاع وصراع بين الاحزاب، فضلا عن ذلك انعدام البرامج السياسية الواضحة لها؛ فأغلب الاحزاب كان سبب نشأتها هو اسقاط النظام ولم تقدم برامج وخططا لما بعد ذلك. وضعف الممارسات السياسية العملية لهذه الاحزاب وخاصة داخل البرلمان لكونها احزاب ذات

نشأة خارجية سرية قائمة على اساس الولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، كذلك سيادة مبدأ التعصب والتشبث بالرأي واعتقادها بالصواب المطلق لرأيها والغاء الاخر (ن. م. صالح، ٢٠٠٨، ٢١٢).

٥-المحاصصة السياسية والحزبية

ان التعددية الحزبية المفرطة اعتمدت نهج تسييس الهويات والرموز الفرعية من اجل استغلالها في التنافس السياسي وهو بدوره أثر في الافراد، وأفرز مواطن لا يشعر بالولاء الوطني، فسارت العملية على اساس التوافقات بين الكتل، كما خلقت المحاصصة حالة من التخندق الديني، الإثني والتنافس السلبي بين الكتل، وساد الفساد والمحسوبية ليزداد الصراع من اجل مصالح شخصية وهو تحد كبير في مفاصل البناء السياسي للدولة، اذ سادت قاعدة (ماذا تريد؟ وماذا تعطيني؟) اي المصلحة الذاتية على العامة، واصبحت القرارات السياسية معطلة اذ لم يكن هناك توافق، الامر الذي جعل بناء الدولة العراقية بناءً هشا عرضة للصراعات والمخاطر، وفي كل مرة تفلح القوى في ايجاد تسمية جديدة للمحاصصة. والمشكلة الاساسية هي في (الفدرالية) نفسها التي تمثل عائقا فوجود هذا النظام يحتاج الى مجتمع واع مثقف تجمعه هوية وطنية وما يوجد هو عكس ذلك فالغياب واضح لدور مؤسسات المجتمع المدني التي يفترض ان توعي المواطن (الإبراهيم، ٢٠١٤، ١٨٨-١٩٨؛ سبع، ٢٠١٨، ٧٦-٧٧).

والملاحظ بان المحاصصة قد طبقت في العراق بعد الاحتلال الامريكي في العام ٢٠٠٣، اذ قامت على اساس التمثيل النسبي لجميع الطوائف والقوميات في الحكومة بما يتلائم وكثافتهم السكانية، وادت الى خلق اجواء من التخندق الطائفي والاثني والديني والتنافس السلبي بين الاحزاب والكتل للسيطرة على مراكز القرار وتمثيل المصالح الفئوية الضيقة بعيدا عن المصلحة الوطنية، واصبحت الاولوية للهويات والكيانات الفرعية على حساب الشعور بالمواطنة والهوية الوطنية العراقية (جابر، ٢٠١٥، ١٤١).

٦-الديمقراطية التوافقية

وهناك وجه اخر للمحاصصة وهو (الديمقراطية التوافقية) اذ استبدلت التسمية من محاصصة طائفية الى توافق سياسي، اذ ليس هناك اي خاصية تدل على التوافق والشراكة، فالتوافقية تشجع على الانقسامات والنفاق السياسي والاجتماعي وانتهاك القانون فهي تجعل معيار الطائفية فوق معيار الوطنية، فالنظام التوافقي يشكل عقبة يجب التخلي عنها (العيثاوي، ٢٠١٥، ٣٨-٤١). كما ان استمرار عملية النزاع بين الكتل والاحزاب السياسية يؤدي الى جعل هذه الاخيرة سببا في الازمات والتحديات وعدم الاستقرار ولا يساعد على انتاج طبقة حاكمة في المجتمع. لم تتمكن القوى الاجتماعية-السياسية في العراق من توظيف الاختلاف والتنوع لتحقيق وحدة المجتمع وتأسيس نظام الدولة الحديثة، الذي يقوم على مبدأ المواطنة الحقة. وبذلك اهدرت... فرصا لا تعوض لبناء النظام الديمقراطي الامثل...والذي يمكن له القيام بوظيفتي الاستقرار والتغيير والجمع بين الوحدة والانسجام (سالم، ٢٠١٤، ١٠٧). ان تطبيق الديمقراطية التوافقية ادى الى اضعاف هوية العراق الوطنية، وتغييب مبدا المواطنة بوصفها احد ركائز الدولة المدنية المعتمدة على المساواة بين افراد المجتمع.

ثالثا: المعوقات الامنية

ان التغيير في العراق بعد ٩نيسان/ابريل ٢٠٠٣، اسهم في اتساع رقعة الارهاب في العراق، بسبب الفراغ الناجم عن حل مؤسساته الامنية والعسكرية وتصاعد وتيرة الانقسام السياسي والمجتمعي. ونتيجة لحالة الفوضى والتدمير والانفلات الامني التي اجتاحت العراق بعد الاحتلال الامريكي وما رافقها من انتشار العصابات المسلحة، والجماعات المتطرفة، وحل الاجهزة الامنية وضعفها فيما بعد (نافع، ٢٠١١، ١٢٠).

١-ظاهرة الانفلات الامني

بدأت احداث العنف تتصاعد بصورة كبيرة واستمرت حالات الانفلات الأمني لمدة طويلة وتنوعت وتعددت صور العنف من السيارات المفخخة والتفجيرات التي راح ضحيتها عشرات ومئات المواطنين وكانت حادثة تفجير المرقدين احدى الحوادث

المفزعة، كما لم يسلم العلماء ولا الاطباء او الاكاديميين من حالات القتل والخطف والفدية وكان ذلك بمثابة تصفية للكفاءات العلمية (الجابري وآخرون، ٢٠٠٨، ٢٣٠). كذلك اسهمت اعمال العنف والارهاب بشكل كبير في زيادة الانتهاكات ضد المدنيين بمختلف تنوعاتهم الثقافية من قبل الجماعات المسلحة الارهابية عن طريق القتل العشوائي عن طريق التفجير او الخطف او الاغتيال، وكذلك التهجير القسري للمدنيين من مناطق سكناهم (أحمد، ٢٠١٠، ٤٠٩-٤١٠). وبرزت ظاهرة القتل على الهوية والجثث المجهولة، وكان ضحية هذه المرحلة مئات المواطنين الذين لا ذنب لهم. ثم تبعها ظهور الجماعات المسلحة في بداية الاحتلال كانت هذه الجماعات موجهة لمقاومة الاحتلال ولكن سرعان ما تم تغيير مسار هذه الجماعات لضرب الشعب اذ بدأت حملة التهجير الطائفي وشهدت المساجد والحسينيات ممارسات عنف واسعة فهي الاخرى لم تسلم من بطش الارهاب اذ تشير الاحصائيات الى ان اكثر من (١٢٠) مسجدا قد فجر في بغداد وغيرها من المحافظات، واغتيل اكثر من (٣٠٠) شيخ جامع وحسينية، وحتى الجهات الدينية نالها نصيب من العنف، ثم ظهرت الاحزمة الناسفة والانتحاريين كطرق جديدة لزعزعة الأمن وتصفية المواطنين. وكانت تتم الإشارة بأصابع الاتهام الى الاحتلال كونه المسبب الاول لأعمال العنف وعدم الاستقرار الامني، في تعمده الى ايجاد حالة فراغ دستوري وأمني لبقائه مدة اطول، كما تمت الاستعانة بشركات أمنية اجنبية لحماية المؤسسات والقوات الامريكية ولكن ما يبدو كانت هذه القوات مرتزقة لأثارة الذعر وقتل المواطنين ونهب البلاد وتراوح عددها بين (٤٠) شركة تشمل اكثر من (٥٠) الف شخص تتحمل الحكومة العراقية تكاليف هؤلاء المقدرة بين الألف والألفين دولار (شهريا) وهو ما أرهق الميزانية العراقية، وعمدت الادارة الامريكية الى فتح الحدود لدخول المسلحين والسلاح وهو ما ادى الى تدهور الوضع الأمني (عبد الستار الجنابي، ٢٠١٤، ٣٤).

٢-ضعف الاجهزة الامنية

في هذا الوضع الحرج برز الخطاب الطائفي الذي كان بالنسبة للمواطنين هو الملاذ الأمن الوحيد مما عزز الانقسام الطائفي وساهم في حرق البلاد والعباد، كما

شكل صراع القوى السياسية عامل زعزعة الاستقرار للنظام السياسي وللمجتمع فتحول الصراع بين الطائفة نفسها لكي ينشغل السياسيون بنهب اموال الدولة. وكان من اسباب انعدام الاستقرار هو ضعف قدرة الدولة في الحفاظ على تطبيق القانون على الجميع، فعند وجود فئات لا يشملها القانون هنا تظهر الفوضى وعدم الاستقرار اذ ان مدى قدرة الدولة على فرض القانون وحفظ الأمن بطرق دستورية يشير الى قوة الانظمة تلك والعكس صحيح، كما ان آلية تبديل وحل المؤسسات والسلطات هو احد عوامل عدم الاستقرار فتغيير الوزراء وحل البرلمان والوزارت هو احد اسبابها، كذلك الفشل المتوارث بين الحكومات المتعاقبة على تحسين الوضع الأمني السياسي والاقتصادي ادى الى ضعف الولاء لعناصر الأمن المخترق من قبل جماعات مسلحة، اذ تمثل المليشيات عنصر خطر يهدد الأمن القومي (حسن، ٢٠١٧، ٦٥). كما مثل التطور الخطير الذي حصل في منتصف عام ٢٠١٤ واحتلال تنظيم داعش لثلاث محافظات عراقية ووصوله الى مشارف العاصمة بغداد، وهو ما تسبب بموجات نزوح داخلي متواصلة باتجاه المناطق الاكثر امناً، اذ قدرت احصائيات الامم المتحدة اعداد النازحين داخليا الى اكثر من (٣) ملاين نازح، وهذه الارقام ازدادت مع انطلاق معارك تحرير الموصل والاقضية التابعة لها، فضلاً عن موجات النزوح السابقة لتصل الى(٤) ملايين نازح تقريبا (عبدالكاظم، ٢٠٢٠، ٢٥١).

مما تقدم يمكن ان نفهم ان تأثير الارهاب بكل انواعه في عملية تشكيل الهوية الوطنية والمواطنة بعد ٢٠٠٣ واضح وكبير. اذ تسبب في احداث خرق واضح في بنية المجتمع العراقي المتعدد الثقافات من خلال عمليات القتل الممنهج والخطف وكل انواع الانتهاكات لحقوق الانسان، وادى الى هجرة ونزوح اعداد واسعة من ابناء المجتمع العراقي، يمكن استدراجهم من قبل المجاميع والتنظيمات الارهابية، لكونهم يشكلون مجتمعات رخوة نتيجة الاوضاع الصعبة التي يعيشونها في اماكن النزوح، وايضا ادى الى ظهور سلوكيات من الاغتراب السياسي والعنف الاجتماعي بكل اشكاله، نتيجة لإخفاق القوى السياسية والحكومات المتعاقبة في ايجاد سياسات ناجحة لتامين مبادئ العدل والامن والمساواة والشعور بالمواطنة.

المحور الثاني

المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه المواطنة

اولا:- المعوقات الاقتصادية

١- هشاشة الاقتصاد العراقي

قامت سلطة الائتلاف والحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ بعملية التحول الى اليات اقتصاد السوق عبر تبني سياسات واقتراحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير اللذان يسهمان بتمويل مشروعات التنمية واعادة الاعمار بعد الحرب، فالعراق يعاني من المشكلات الاقتصادية التي بدأت خلال حكم النظام السابق قبل العام ٢٠٠٣م، بسبب سوء التصرف بالموارد الاقتصادية المتمثل بتخصيص الموارد على وفق المنطق الاقتصادي، فتشوهت العلاقة بين العرض والطلب واختلال الموازنات المالية والنقدية، كما ارتفعت فقرة الرواتب كنسبة من الناتج المحلي من ٣٥% الى ٦٠% للأعوام بعد ٢٠٠٣، تبعاً لذلك فان بنية الاقتصاد العراقي متمحورة حول انتاج وتصدير النفط الخام، ونتيجة لذلك انقسم الاقتصاد الى اقتصاد يضم النفط ومشروعاته، واقتصاد يضم باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، ويولد الاول "اي النفط ومشروعاته" معظم الناتج المحلي الاجمالي، اما قيمة الصادرات والايرادات العامة، فانه لا يستوعب (١%) من حجم القوى العاملة (عبدالكريم، ٢٠٢٠، ٢٥٠-٢٥١).

اسهمت الحروب والمديونية والبطالة المقنعة والحصار والسياسات الخاطئة في تهالك البنية الاقتصادية الضعيفة اصلا وتوريث هذا النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ نظاما اقتصاديا متخلفا يعاني من مجموعة من الاختلالات والمشكلات البنيوية تمثلت باختلال العلاقة بين قطاعات الاقتصاد الوطني وخاصة الصناعة والزراعة، فضلاً عن مشكلات ناجمة عن سوء الادارة والتخطيط السليم (عطوان وآخرون، ٢٠١٥، ٤٨٩). فهناك الاختلال في الهيكل الاقتصادي (اقتصاد ريعي) النفط مقابل السلع والخدمات، كما ان هناك غياب واضح للإنتاج المحلي فهيكل الانتاج يشهد خللا هو الاخر،

وهناك ازمة سكن وبطالة مرتفعة وديون خارجية، وكما اسلفنا سياسات التوظيف غير مخطط لها، كل ذلك ادى الى زيادة نسبة التضخم ففي عام ٢٠٠٥، كانت النسبة (٣٧%)، كان من الممكن خفض التضخم الا ان الفساد المالي المستشري اثر على الاقتصاد، فعمليات الصرف بمبالغ هائلة على مشاريع وهمية وعملية ضخ الاموال من دون نشاط اقتصادي مما أثر في عملية رفع الاسعار، فالميزانية العراقية سنويا تقدر الخسائر بـ(٣٠-٤٠) مليار دولار منذ العام (٢٠٠٨-٢٠١٥) بسبب صفقات الفساد. ان الميزانية التشغيلية ورواتب الموظفين شهدت ارتفاع واضح في المرتبات، كما ان هناك رواتب تصرف لأشخاص غير موجودين في الحقيقة في القطاع العسكري والأمني. ان السمة الريعية للاقتصاد العراقي والسياسات الاقتصادية الخاطئة التي اعتمدتها الحكومات السابقة كانت نتيجتها الفشل في تنمية الاقتصاد العراقي وجعلته اقتصاداً أحادي الجانب يعتمد بشكل كلي على الريع النفطي. ويعتمد القطاع الاستخراجي النفطي أنماط عمل تتصف بكثافة رأس المال وقلة استخدام الأيدي العاملة ولا يوظف هذا القطاع سوى(٢-٣) من العمالة المتوافرة في السوق، ولذلك لجأت الحكومات العراقية المتعاقبة الى تضخيم الجهاز الإداري للدولة واستيعاب أكبر عدد ممكن من الشباب في المؤسسات العسكرية والأمنية وفي منشآت القطاع العام بما يفوق متطلباتها الحقيقية، ورغم ذلك تبقى هذه القطاعات عاجزة عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الملتحقين بسوق العمل فنتج عن ذلك تفشي البطالة، فالاقتصاد العراقي الريعي بطبيعته لا يولد فرص العمل، وقد تعرض الاقتصاد العراقي لهزات متعاقبة بسبب تذبذب عائدات النفط لعدم استقرار أسعاره العالمية، أو الكميات المصدرة، وهذا مؤشر على فشل التنمية التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي (الراوي، ٢٠٠٢، ٨٨). ان الدولة هي المسيطرة على كل الجوانب وهي اللاعب الوحيد في الاقتصاد العراقي، كما ان الاقتصاد موظف لخدمة طبقة معينة وليس لخدمة المجتمع. لم يزل الاداء المؤسسي الحكومي في العراق غير فعال في تلبية احتياجات المواطنين كالخدمات والنقل والصحة ....الخ فهناك سيطرة واضحة من قبل الجماعات المسلحة

على الموارد والثروات النفطية، من ناحية اخرى لعب الفساد المالي والاداري والعجز الحكومي دورا في زيادة التضخم والمديونية واعباء الميزانية فضلا عن انتشار ظاهرة الفضائيين وهم اصحاب الرواتب الوهمية والتي تقدر بحدود مليار دولار والذي يشكل (١٠%) مما تم اكتشافه (الراوي، ٢٠٠٢، ٦٨-٧٠).

٢- تفشي الفساد الاداري والمالي

من جانب اخر تظهر قضية اخرى ذات أثر واضح على هدم بنية المجتمع وهي الفساد بأنواعه كلها، اذ يعد الفساد من احدى آفات المجتمع المؤدية الى انهيار الانظمة المجتمعية والسياسية والمؤثرة في استقرارها وعلى آلية القرارات السياسية بسبب الاستخدام غير الكفوء للموارد البشرية واضعاف السلطة المعنوية والاخلاقية في المجتمع. فالفساد آفة في المجتمع تقوم بنخره الى ان تقضي عليه وهي حالة مستشرية في المجتمع، على صعيد المؤسسات والدوائر الحكومية، والاستخدام السيئ للسلطة مما جعل العراق يتصدر القوائم (الدولية في مدركات الفساد) فصفقات الفساد والاختلاسات وتهريب النفط والادوية الفاسدة من الدول المجاورة اصبح في اعلى مراحله، وهو بدوره انعكس على الجانب الاقتصادي فنرى ارتفاع الكلفة الاقتصادية للمشاريع، الحد من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية وافشال جهود الاعمار واعادة البناء في المشاريع العامة وتحديدا اصلاح البنية الأساسية والخدمات العامة للمواطنين. كما برز للساحة تحد جديد لم يكن يعرف في العراق وحتى اذا كان موجودا فهو لا يكاد يذكر وهو تجارة المخدرات التي استدرجت الشباب وانتشرت على مستوى عال بسبب فتح الحدود وانعدام الرقابة (الجابري وآخرون، ٢٠٠٨، ٢٤٢).

كذلك كان من اكثر التحديات شيوعا وأثرا في الفرد العراقي هي تفاقم مشكلة (البطالة) وهي ليست جديدة على المجتمع العراقي ولكنها تزايدت بعد الاحتلال اذ وصلت النسبة الى(٨٥%) نتيجة لانهيار الوضع الأمني، فكانت البطالة سببا في التجاء العاطلين الى اعمال العنف. كما شكلت الزيادة في عدد الايتام والارامل الذين بلا معين او دخل او حتى مصدر رزق جعلهم يشكلون تحدياً كبيراً يساهم في التأثير

على استقرار النظام السياسي. اما التحدي الاخر وهو الوجه الاخر للبطالة هو الفقر وتدني المستوى المعاشي لشرائح واسعة من المجتمع العراقي. ان تزايد نسبة الفقر أثر بدوره على الجانب الاقتصادي والسياسات التنموية والصحية وحتى الجانب الثقافي، فهناك سوء التغذية ونقص المناعة وانتشار الامراض والاوبئة مع نقص الادوية هذا اذا لم تكن فاسدة ومنتهية الصلاحية بسبب غياب الرقابة. ان ارتفاع مستوى الفقر وصل ليشمل ثلث الشعب العراقي وهذا بسبب ما خلفه الاحتلال من مآس وفساد انتشر في اجهزة الدولة كافة (الجابري وآخرون، ٢٠٠٨، ٢٤٠-٢٤٢)؛ فسياسات الحكومات العراقية ازاء الفقر تميزت بعدم الوضوح والجدية وكذلك بالسطحية والمحدودية، فكان الفقر موضع استغلال سياسي ودعائي في معظم برامج الاحزاب والقوى السياسية (ك. م. حمزة، ٢٠١١، ٨٠-٨١).

كذلك مسألة غياب الوعي الاجتماعي والسياسي له دوره في انتشار الأمية وقلة الخبرة وانعدام الحرية مع سيطرة الطابع الشخصي على العملية السياسية ما أدى الى ضعف وعدم مرونة الاحزاب والتنظيمات السياسية (الغالبي، ٢٠١٣، ٦٥). وعلى ذكر الأمية في العراق فإن نظام التعليم التلقيني في العراق يعد من المشاكل المؤثرة في المجتمع فهو ينتج جيلاً لا يستطيع مجاراة الحياة الاجتماعية، وهناك سيطرة واضحة لأجهزة الدولة المسيسة على هذه المؤسسات. وحاولت القوى الفاعلة فرض منهاج معين تمجد فيه فئة ومكون من المجتمع، ما أدى الى انقسام مجتمعي مثل ما حدث في بداية الاحتلال من القاء الضوء على الفئات المهمشة، كما لعب الدين في توجيه ولاءات الافراد اتجاه طائفة او مذهب معين (سالم، ٢٠١٤، ٨٦-٩٠).

وعليه ما لم تفلح الحكومة العراقية في ايجاد الحلول اللازمة للخروج من هذه الازمات الاقتصادية ، فإنها تؤسس لمستقبل مجهول مشحون بالصراعات والاختلافات الخطيرة، ولا يمكن تحقيق المواطنة في ظل الفقر والحرمان والازمات النفسية. تناولت الجانب الاقتصادي لكن تأثيره على تحقق قيم المواطنة لم تكن موفقةً فيه .

ثانيا: المعوقات الاجتماعية

١-غياب الاندماج الوطني

جاءت نظرية "ابراهام ماسلو" (ان الفرد يتأثر بالعوامل البيئية الاجتماعية، ولكن العوامل النفسية والشخصية للفرد هي التي تعزز مدى استجابة الفرد نحو البيئة). ان الفرد العراقي عانى العنف والقسوة والكراهية مما أدى الى زرع رغبة الانتقام لديه. ووفقا الى نظرية رايدل في علم النفس، (ان الانسان العراقي نتيجة تراكمات الماضي والوضع الحالي فهو يعاني من الغربة) (جاسم، ٢٠٠٨، ٢٢٤).

وكانت ابرز التحديات هي إقامة دولة القانون، وذلك كونه يشمل اعادة اعمار البنى التحتية والفوقية، تنشئة الاجيال، تقبل الاخر، شيوع ثقافة المسامحة، والثقة، واشاعة القناعة وكل ما ؤسبق ليشعر الافراد بأنهم مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات. وهذه صعوبة بالغة فنحن شعب يعتز بالموروثات الديكتاتورية ويمجدها، كون المجتمع ناقص الخبرة والوعي والثقافة، فدولة القانون هي نقيض الدولة التقليدية فهي تعني دولة المؤسسات ودولة المواطنة، عكس الدولة التقليدية القائمة على شخصنة السلطة. دولة القانون هي دولة ديمقراطية توزع السلطة فيها على المؤسسات وليس الافراد، وكل سلطة تحد من سلطة الاخرى. فالاساس فيها هو القانون اذ تحل العلاقات القانونية محل العلاقات العائلية، والدولة التقليدية تعد الحقوق المعطاة للمواطنين هي تكريم وعطايا منها وليس حقوقهم الممنوحة، وهذا ما يوجد في الساحة العراقية. ان التركيبة العرقية والأثنية (التعددية) المتباينة تؤدي الى سيادة الخلافات مما يجعل القانون اداة في يد جهة معينة تمارس ضغوطها على المكونات الاخرى، وهو ما ينتشر حاليا. وكذلك الولاء السياسي والديني، فالطاعة المطلقة لجهات معينة قد يؤدي الى حدوث خلل في المجتمع فاختلاف الولاءات يقود الى الصراع (مهدي، ٢٠٠٨، ٢٢٦-٢٢٨).

ان غياب الهوية الوطنية والممارسات السليمة ادى الى ظهور السلوك الطائفي المهيمن على الساحة العراقية نتيجة ضعف القاعدة الاجتماعية التي تعتمد على اقلية عشائرية، طائفية، دينية (ل. ع. الزبيدي والصبيحي، ٢٠١٧، ٦-١٠).

٢-ضعف الهوية الوطنية

ان مسألة الهوية تعد من أصعب العمليات وأخطرها على المجتمع بسبب تعدد انتماءات العراقيين وكثافة اهوائهم وتباين هواجسهم وتعددية نزعاتهم التي لا تعرف اين تذهب خيوطها المتشابكة من فئوية وجهوية ومحلية وعشائرية وقبلية وحزبية وغيرها من الولاءات التي تشتت الهوية. وهناك عمليات اقصاء لعدد من الثقافات العراقية، فالمجتمع مجتمع متعدد المكونات ولكن ما يشكل مشكلة لديه هو عدم اجماع هذه المكونات على مبدأ التوافق، الذي هو الاساس الذي يقوم عليه الاجماع والمتعلق في موضوع شكل الدولة والمصالح المشتركة. ان النظام السياسي عاجز عن ادارة الاختلاف والتحكم في إمر الصراع القائم بين الجماعات المختلفة؛ فتأجيج المنحى الطائفي من جهة والعشائرية من جهة اخرى، فضلا عن الصراعات السياسية الناجمة عنها، تقف عائقا امام مجتمع سياسي اوسع من التماثل الاجتماعي. ادت ظاهرة التعدد المجتمعي في العراق دورا مؤثرا في حالة عدم الاستقرار السياسي، لأن هذا التعدد لم يجر وفق مبدأ احترام الحقوق وحق المشاركة للجميع وفق منطق الادارة السلمية للاختلاف فتحولت الدولة نتيجة هذا الصراع الى اداة لفرض صيغة التوافق القسري لخلق التجانس الاجتماعي والتوحيد السياسي بين الفرد والدولة، توافق قابل للانفجار في اي لحظة، اذا ما اشتدت درجات القلق والتوتر داخل المجتمع. ان الهوية الوطنية تواجهها الكثير من المعوقات منها السياسية وضعف الاندماج الاجتماعي، والذي يؤدي الى اهتمام الجماعات المختلفة بتحقيق مصالحها الخاصة من دون اهمية للمصالح القومية والافتقار الى النظرة القومية الواسعة؛ فالهوية الوطنية تساعد في تحقيق الاندماج والذي يفضي الى المصالحة الوطنية وتوافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر بين الاطراف المختلفة وهي تعني ايضا التعادل والمساواة وعدم تقدم

طرف على طرف آخر دينيا وسياسيا وفكريا، توجد المصالحة الوطنية اذ كانت الجماعات الفرعية عنصرا فاعلا سياسيا مستقلا عن غيره ولكن لم تكن سياسات المصالحة والاندماج في الشارع العراقي مجدية ولم تساهم في نقل حالة المجتمع من التشتت الى التجانس، لذا نرى ان عدم الاستقرار السياسي مازال موجودا وهناك ضعف في مستوى المشاركة الشعبية الذي بدوره يؤثر في الاقتصاد والتنمية والهوية الوطنية (ل. ع. الزبيدي والصبيحي، ٢٠١٧، ١٣-٢٤).

فالمجتمع العراقي يحتوي على ازمات متعددة ليس بسبب التنوع بحد ذاته، وانما بسبب فشل ادارة التنوع من قبل الحكومات المتعاقبة والقوى السياسية الحاكمة في ايجاد سياسات عامة ناجحة لتأمين مبادئ المواطنة وقيمها مع افتقار هذه السياسات الى التجانس والاندماج بين الهوية الوطنية الشاملة وتعدد الهويات الفرعية.

ثالثا: المعوقات الثقافية

١- بروز وهيمنة الثقافة السياسية التقليدية

تعد الثقافة السياسية ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع وهي تختص بالقيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع وتتأثر بالثقافة العامة له. ويسود نمط الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمعات المتقدمة ذات الأنظمة السياسية الديمقراطية، إذ يكون لدى أفراد هذه المجتمعات اتجاهات إدراكية ومعرفية وعاطفية وتقييمية إزاء النظام السياسي بشكل عام ما يدل على وجود مستوى عال من الوعي بالشؤون السياسية والدور الايجابي الفاعل والمؤثر الذي يمارسونه عبر الإسهام في الانتخابات أو الاحتجاجات أو الانتماء الحزبي للتعبير عن قضية سياسية واجتماعية تهمهم، فضلاً عن ممارسة الأنشطة السياسية من خلال انتماء الأفراد الى جماعات الضغط والمصالح، وان وجود ثقافة ديمقراطية في أي بلد يؤدي الى تعزيز أفضل صورة للوحدة الوطنية والشعور بالمواطنة القائمة على أساس التعايش السلمي والتسامح والتعايش بين الهويات الدينية وبين الهويات الاثنية والقومية المختلفة، إذ أن الهوية الاثنية هي هوية أصيلة ليس من السهل ضمها أو صهرها أو

القضاء عليها والحل الأسلم للتعايش والانسجام بين الثقافات الاثنية والقومية للوصول الى ثقافة وطنية يكون بشكل تدريجي، بما يعزز الهوية الوطنية الواحدة. أما غياب الثقافة الديمقراطية في أي بلد كان فانه يعزز الأزمات داخل المجتمع ويفضي الى الانقسام وضعف المشاركة الشعبية وانعدام حرية التعبير عن الرأي وحقوق الإنسان.

وتعد المواطنة القاعدة القوية التي يرتكز عليها النظام السياسي والمؤسساتي، الا ان مفهوم المواطنة احد العقبات بالنسبة للنظام وذلك بسبب تشويه المفهوم، اذ حكم العراق على اساس القوة والاسلوب العسكري والقهر فتلاشت هذه الهوية (محمد، ٢٠٠٨، ١٧٨). الهوية الوطنية الموحدة هي ليست من الامور التكميلية بل هي ضرورة من ضرورات العيش المشترك، ان الهوية الوطنية العراقية بعدها احدى اهم القضايا الفكرية والسياسية بالنسبة لبناء الدولة ونظامها السياسي والاجتماعي، فهي تمس جميع المكونات الاساسية لبنية الدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة. وما عمق الازدواجية للهوية هو ان العراقيين لديهم لغة وتراث وفن يجمعهم الا انهم يختلفون في المشاعر السياسية (كاطع، ٢٠٠٨، ١٧٢–١٧٣). لذا فالسلوك السياسي للفرد العراقي بصورة عامة هو (الفعل ورد الفعل العنيف) فضلا عن التمسك بالسلطة السياسية والمجتمع ذو النسيج الاجتماعي التعددي ضعيف الترابط، هذه القوى السياسية تحمل بعض من صفات القوى السياسية القديمة (الكراهية–الولاءات الفرعية–العنف المتوارث...) ان الشخصية العراقية تجمع سلوكيتين مختلفتين (التمدن–البداوة) وصراع (الموروث–الحديث)، فالشخصية العراقية لها امكانية استحضار ونبش الماضي كلما دعت الحاجة اليه فهي شخصية منقسمة بين (العشائرية والمؤسسات الحديثة)، انها تتصرف بطريقة مجتمعية تراثية ولكنها تتصرف بطريقة دولتية حداثية، ولا ننسى عنصر (الدين) الذي له دور في التأثير في شخصية المواطن التي تتراوح بين المثالية والواقع المرير، بين التسامح والمحبة والانتقام والثأر (جواد، ٢٠٠٨، ١٦٠–١٦١).

ان المناخ السياسي العراقي هو مناخ مشجع على العنف والغاء الاخر، هذه المناخات الثقافية مبنية على هيمنة الثقافة التقليدية العتيقة او على ثقافة العنف

والخضوع او الاثنين معا بعيدا عن ثقافة المساهمة والمشاركة والتي تشكل المناخ الثقافي الملائم لبناء الدولة المدنية وثقافتها القائمة على قبول الاخر. إن سبب غياب ثقافة المساهمة هو التنوع في العراق وهو تنوع متنافر وليس منسجم اي سيادة ثقافة التصفية (فياض، ٢٠٠٨، ١٧١).

٢-تقديم الولاء الحزبي والطائفي على الولاء الوطني

تمثلت توجهات القوى السياسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ بين ثقافة مشاركة تقليدية او خاضعة، وهناك ثقافة طائفية عنصرية وعشائرية عملت القوى والحكومة على ابدال الثقافة السابقة من ثقافة خضوع الى مشاركة عن طريق نصوص الدستور، ولكن ما فائدة النصوص اذا كانت حبرا على ورق. يؤشر واقع الثقافة السياسية في العراق وجود الثقافة السياسية بشكلها التقليدي بين شرائح واسعة من المجتمع لا تدرك أو تعي حقوقها السياسية وليس بمقدورها تكوين مشاعر حول الأمة ونظامها السياسي وحول الدولة ومؤسساتها وقياداتها السياسية، وتفتقر هذه الشرائح الواسعة الى المعايير التي تستند إليها في بناء وصياغة آرائها السياسية وأحكامها وقد فرضت ظروف العراق التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي دامت قروناً عديدة خضع العراق فيها للسيطرة الأجنبية نوعاً من الثقافة التقليدية الاجتماعية السياسية المرتكزة على العصبية والأعراف التي وجهت ولاءات الأفراد للعشيرة والعرق والدين والمذهب والطائفة، وغابت عن المجتمع فكرة الدولة ومعنى الولاء والانتماء لها وللوطن، ورسخت سياسات الحكومات المتعاقبة خاصة مرحلة النظام السابق التي ربطت الانتماء العشائري والمناطقي بأمن النظام السياسي واحتلت الولاءات للجماعات الفرعية الأولوية والأسبقية على الولاء الوطني وأصبحت الثقافات الفرعية أكثر أهمية وظهوراً من الثقافة الوطنية التي تراجعت وضعف تأثيرها لدى الفرد العراقي (ش. ز. حسن، د.ت). لذا تظافرت عوامل الانهيار السريع للنظام السياسي السابق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، مع انعدام الأمن وحضور الثقافة السياسية التقليدية في عقلية الفرد والمجتمع وأدت الى تفتيت المجتمع وتحوله الى قطاعات تمسكت

بالانتماءات التقليدية الأولية بحثاً عن الحماية والأمن، وتصاعد الدور السياسي للمكونات الاجتماعية الضيقة التي أصبحت جزءاً من معادلة توازن القوى على الساحة السياسية العراقية، وعملت سلطة الاحتلال على تفتيت المجتمع من خلال التأكيد على المكونات ونظام المحاصصة الطائفية والعرقية والدينية التي جسدها تشكيل مجلس الحكم وقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ مما أثر سلباً في الولاء للدولة وتحولت الأحزاب السياسية الى امتدادات للتكوينات الاجتماعية الصغيرة، وضعفت قدرتها على الاستقطاب الأفقي للمواطنين فضلاً عن عجزها عن تبني أطر فكرية وبرامج سياسية وطنية تسمو على الانتماءات الفرعية التقليدية فظهرت المسألة الطائفية في الثقافة السياسية للمجتمع وساعد في تناميها التعددية القومية والدينية والمذهبية للمجتمع العراقي وانعكس هذا الواقع في النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية للمجتمع ولحق ضرر كبير بالوحدة الوطنية والفكرية للمجتمع. وعانى المجتمع العراقي من حكم الطغاة، وخضع للمتنفذين من أصحاب النفوذ والمراكز القبلية والدينية والاجتماعية، وفرض عليه الخضوع بأساليب القسر والإكراه والتخويف والخداع والتضليل، فأصبح الانقياد والاستكانة والخضوع مع مرور الزمن ثقافة راسخة في العقول (بولك، ٢٠٠٦، ٢٢٠).

وقد رسخت ممارسات الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٢١ ثقافة الخضوع الموروثة في المجتمع العراقي، وأشاعت نمطاً من الثقافة ينسجم مع الأيديولوجيا السياسية التي تبنتها وباستخدام شعارات تروج لهذه الثقافات مثل الحفاظ على الوحدة الوطنية من أجل إلغاء الحريات العامة ومصادرتها والغاء الثقافات الفرعية للمكونات الاجتماعية، مما فاقم من السخط والاستياء، وتراكمت مشاعر الكراهية ضد السلطة والدولة، وضعفت الروح الوطنية لأفراد المجتمع العراقي ومكوناته (محمود، ٢٠٠٥، ٦٩). ان ثقافة الخضوع حاضرة في المجتمع العراقي ذي الطابع الأبوي القائم على بنية تقليدية، وتسود في البيئة الاجتماعية قيم الخضوع والطاعة بنسق تراتبي، وتبقى قيم المساواة والحرية مجرد قيم لفظية مكتوبة على الورق من دون تأثير ووجود على

الصعيدين النفسي والاجتماعي ويمتد تأثير نمط التسلط الأبوي من الأسرة والمجتمع الى السلطة التي يخافها الأفراد فتمكنت الطبقة الحاكمة من السيطرة على المجتمع وأخضعته لسلطتها (عبد، ٢٠٠٨، ١٣٩). ولم يخرج السلوك السياسي للحكومات التي قامت بعد عام ٢٠٠٣، عن هذا الإطار واستمر أنتاج ثقافة الخضوع وتغييب العقل التي نرى بوضوح آثارها ونتائجها السلبية في بناء الدولة والمجتمع، ولم يعرف العراق في تاريخه السياسي المعاصر ثقافة المشاركة التي ترتكز على رابطة المواطنة وتحفز الأفراد للإسهام الطوعي الواعي في الحياة السياسية التي تسود في الأنظمة السياسية الديمقراطية (الربيعي، ٢٠٠٩، ١٨).

إلا أن البيئة المجتمعية العراقية شهدت بوادر التحول من ثقافة الخضوع الى ثقافة المشاركة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. وتتعرض الأفكار والقيم الوافدة للتغيير والتحوير عبر الأجيال وعبر التفاعل بين المجتمعات والحضارات لكي تتلاءم مع الأفكار والعقول في البيئة التي دخلت إليها لتشكيل الإطار المرجعي والسلوكي لعملية التغيير في قيم وسلوك الأفراد والمجتمع باتجاه البناء الحضاري الذي ينطلق من بناء شخصية الفرد بوصفه اللبنة الأساسية في عملية بناء المجتمع والدولة (الحسن، ١٩٩٠، ٨٨). وتواجه ثقافة المشاركة كقيمة العديد من المعوقات في العراق في مقدمتها عدم تبلور مفهوم الديمقراطية بشكل واضح يحظى بقبول الجميع ورضاهم ويرسخ الثقافة الجديدة لكي تصبح الديمقراطية والمشاركة قيمة اجتماعية ومعياراً سلوكياً يتحدد بموجبه مواقف أفراد المجتمع العراقي وسلوكهم السياسي. إن القيمة تنشأ عن ممارسة فردية يستحسنها المجتمع فتتحول مع مرور الزمن الى قيمة ثقافية، ومع أن القيمة مُعطى اجتماعي يعكس حكم الفرد عليها ما توافقت عليه الجماعة، إلا أن هناك قيم نشأت فردية ثم أصبحت جماعية وتحولت الى ثقافة.

وقد مرت دول العالم المتقدم بهذا التحول عندما انتقلت مجتمعاتها من مرحلة الإقطاع وقيمه الى مرحلة الرأسمالية والليبرالية وقيمها الثقافية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل توجد في المجتمع العراقي وثقافته السائدة الإمكانية والقابلية لاحترام القيم

الفردية والأخذ بالصالح منها لتصبح قيماً اجتماعية وثقافية؟ أم أن عائق الثبات والتبعية للجماعة سيحولان دون نشوء قيم جديدة مناقضة لما هو سائد عن طريق الأفراد؟ ويكشف هذا التساؤل عن الاختلاف بين المجتمع التقليدي ومجتمعات العالم المتقدم، فالمجتمعات التقليدية تعد قيمها الموروثة قيماً عليا ثابتة أزلية وغير قابلة للتغيير، بينما ترى المجتمعات المتقدمة أن قيم العمل والفردية والحرية هي من القيم العليا، ويعكس الأمر تناقضاً بين رؤيتين: الأولى تقليدية غير مادية وغير واقعية، والثانية تعكس قيم الواقعية والحضارة المعاصرة في العالم المتقدم، ومنشأ الاختلاف هو عدم اعتراف الثقافة التقليدية بالقيمة إلا بعد أن تصبح جزءاً من النسق الاجتماعي، أي تصبح تقليداً في المجتمع وعرفاً في الثقافة فتتحول الى واحدة من آليات القوى الاجتماعية التي تستلزم الامتثال لمتطلباتها (بيومي، ١٩٨١، ٤٦)؛ فقيم المجتمع التقليدي ماضوية تندمج فيها الصفة الجماعية مع موروث الماضي الى الحد الذي يتيح لكل من يشاء أن يفسرها ويأولها كما يرغب ويريد مثل قيم الثأر والأصل والشرف. لقد احدث الاحتلال الأمريكي للعراق تغييراً غير موجه عندما تم إسقاط النظام السياسي وازاحة طبقة سياسية، وإحلال أخرى محلها ووقعت تحولات في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن الممكن تحويل هذا التغيير غير الموجه الى تغيير موجه ومخطط له عبر تغيير نمط الثقافة التقليدية السائدة عبر اضطلاع النظام السياسي بهذه المهمة بتوافقه واتفاقه مع المؤسسات المعنية بالتنشئة الاجتماعية السياسية على هدف مشترك هو خلق الفرد والمجتمع الوطني المتماسك الواعي لحقوقه وواجباته والقادر على أداء دوره الاجتماعي السياسي، وبدون وجود هذه النوعية المتفاعلة والمتكاملة والمندمجة من الأفراد التي تشكل المجتمع لن يتحقق هدف بناء الدولة العراقية العصرية الموحدة القادرة على التعامل مع المعوقات الداخلية والخارجية ألان وفي المستقبل إذ يمكن صياغة أفضل الدساتير ووضع الأسس والقواعد النظرية لأفضل المؤسسات وتشريع أكثر القوانين عدالة، ويبقى السؤال المهم وهو من الذي سيلتزم بالدستور ويطبقه، ومن الذي سيحترم القانون ويمنحه صفة السيادة والسمو على

الجميع، وكيف سيقتنع الحاكم انه خادم للشعب وليس سيدا عليه، وان وجوده وكل المسؤولين معه في مناصبهم، هو تكليف مؤقت مرهون بإرادة الأمة ورضاها. إنه المجتمع وأفراده، أي المحكومون والحكام ويظهر هنا دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية ووظائفها في صناعة التغيير وخلق قاعدة العمق الاستراتيجي للدولة ومصدر قوتها الحقيقي وقدرتها على استعادة التوازن بعد كل تحدي يؤثر عليها سواء كان نابعاً من الداخل أم قادماً من الخارج، وتمثل التنشئة الاجتماعية السياسية الوسيلة التي يتم عن طريقها تحقيق الاندماج والتوافق الجمعي لمكونات المجتمع وغايتها جعل أعضاء المجتمع يتقبلون المعايير والمعتقدات والقيم والأدوار الاجتماعية والسياسية التي تكسبهم شخصيتهم وهويتهم السياسية بوصفهم مواطنين" وتعمل التنشئة الاجتماعية السياسية على بلورة قيم العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة وبناء الجماعة الأساسية. وتعد التربية والتعليم أدوات سياسية اجتماعية لتنظيم الطاعة والامتثال للسلطة لإدارة الجماعة السياسية والأيمان بأهدافها المشتركة، وتحافظ التنشئة على وحدة الجماعة وتماسكها وتحول من دون تفككها عبر خلق أنموذج ثقافي سياسي موحد يؤطر أعضاء الجماعة السياسية من دون إلغاء ثقافاتها الفرعية (الأسود، ١٩٩٩، ١٤٠).

وترفع التنشئة الاجتماعية السياسية الوعي السياسي للفرد وتعرفه بفكرة الدولة التي ينتمي إليها لأن نظامها السياسي يقوم على هذه الفكرة، والدولة عامل تماسك يؤلف بين مكونات المجتمع المختلفة بوصفها الإطار الذي تتكيف ضمنه كل التناقضات السائدة في البنية الاجتماعية (فرج، ٢٠١٨، ٥١). ويؤدي نمو الوعي السياسي للفرد الى تفعيل مشاركته السياسية عبر تحفيزه لمتابعة الأحداث وإدراكه لتأثير السياسات الحكومية عليه بوصفه فرداً وعضواً في المجتمع، فيكون ميالاً للانخراط في الحوار والمناقشات مع الآخرين في موضوعات سياسية وهو واثق من تأثيره في محيطه الاجتماعي (عبدالله، ١٩٩٧، ٣٣٥). كما تؤدي الفاعلية في المشاركة السياسية الى تنمية روح المبادرة والعمل الجماعي لدى الفرد فضلاً عن

تعميقها لاحترام قواعد الدستور والقانون والنظام والمشاركة في الحياة الحزبية في إطار آليات النظام السياسي ويسهم ذلك في دعم الاستقرار السياسي، فالتنشئة الاجتماعية السياسية تنشر القيم والاتجاهات لبناء ثقافة سياسية مشتركة تفضي الى تحقيق الانسجام والتكامل في أداء مؤسسات الدولة لوظائفها عبر برنامج سياسي يمنع التناقض في العمل بين هذه المؤسسات ويرفع مستوى انجازها (عبداللطيف، ١٩٩٨، ١٩٣).

خلاصة القول يتطلب تحقيق التغيير في الثقافة السياسية التقليدية واعادة بناء المواطن والمجتمع العراقي، صياغة وتبني استراتيجية واقعية لضمان تكامل واستمرار أداء المؤسسات المعنية بالتنشئة الاجتماعية السياسية على المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة، وتبدأ هذه المؤسسات من الأسرة ثم المؤسسات التربوية والتعليمية، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسة العسكرية.

الخاتمة

من الواضح ان الحكومات المتعاقبة على حكم العراق بعد التغيير لم تفلح في ايجاد الحلول للخروج من هذه المعوقات مجتمعة او منفردة والتي مازالت تؤدي دورا فاعلا لجهة التأثير على بناء قيم المواطنة في العراق. ان المواطنة في العراق تعاني من اختلالات على صعيد الممارسة والتطبيق، وهذا يشكل بمجموعه ازمات حادة يهدد استمرارها وتصاعد وتائرها الوحدة الوطنية ومستقبل الدولة. ومن اجل معالجة هذه الاختلالات دون تفاقمها، يتوجب العمل على وضع خطة عمل تتحقق فيها متطلبات ومستلزمات المواطنة الحقة في العراق. وعليه لابد من تظافر الجهود من جميع الاطراف والقوى السياسية للعمل في مواجهة هذه المعوقات الامر الذي سيمهد السبيل من اجل تصحيح مسار العملية السياسية في العراق والذي من خلاله يمكن تأسيس نظام سياسي صالح يرتكز الى مقومات رشيدة وعلى اسس عقلانية قانونية، والعمل على تحقيق وبناء قيم المواطنة ودولة المؤسسات والقانون.

التوصيات

هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن ان تسهم في عملية بناء قيم المواطنة اهمها:

١-معالجة القصور والخلل في الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥، وان يكون الدستور خاليا من التناقضات، وخاصة المواد التي تقف عائقا امام تحقق المواطنة الحقة، وتقديم افضل الضمانات الممكنة لحماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

٢-الزام النخب السياسية بعدم تجاوزها لحدود السلطة الموكلة اليهم وبما يؤسس للديمقراطية وسيادة القانون، والتأكيد على مبدا الفصل بين السلطات وتوازنها واستقلاليتها وتطوير القضاء واناطة مهمة الرقابة على دستورية القوانين الى محكمة دستورية خاصة، وخضوع اعمال الدولة كافة لرقابتها وعدم تسييسها وخاصة الاعمال التي تخص حقوق المواطن.

٣-معالجة اسباب التدهور الامني باختلاف انواعها والوقوف على العوامل التي ساعدت في تكوينه لتقليل الفجوة في عملية تشكيل الهوية الوطنية والمواطنة، واعادة هيكلية وبناء المؤسسة العسكرية على اساس المواطنة والانتماء والعقيدة القائمة على مبدأ الدفاع عن العراق والتحريم القاطع للعمل السياسي فيها ولأفرادها، لان المؤسسة العسكرية تمثل بيئة نموذجية للاندماج الوطني وترسيخ الانتماء للوطن والهوية الوطنية، وضرورة حصر السلاح بيد الدولة والتوجه نحو بناء المؤسسات الامنية والعسكرية بالاستناد الى المعايير المهنية في بناء الجيوش الوطنية ضمن عقيدة عسكرية واحدة تحرص على وحدة العراق.

٤- اعتماد سياسات اقتصادية صحيحة تقوم على اساس الاستثمار بالموارد باعتبارها حق مكتسب للشعب، والاهتمام في القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية والتجارية وعدم الاعتماد على مصدر واحد للميزانية العامة للدولة العراقية وهو النفط اي بقاء العراق دولة ريعية ، ومعالجة ظاهرة الفساد الذي احتل موقع متصدر في المشهد الاقتصادي بعد عام التغيير ٢٠٠٣، ومحاربة تنامي هذه

الظاهرة التي عدت ظاهرة مستشرية في البلاد، وكذلك معالجة مشكلات الرشوة وغياب الرقابة وارتفاع نسبة الفقر والبطالة والفوضى ونقص الخدمات وانتشار الامراض .

٥-التخلص او التقليل من حجم الاضرار المجتمعية والسياسية الخطيرة التي تتسبب بها الانقسامات الطائفية والاثنية والعشائرية ..وغيرها على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، بمعنى العمل على تحويل التنوع الاثني والديني والمذهبي واللغوي من عوامل ضعف وخلل للدولة الى عوامل قوة وانتظام، وغرس قيم المواطنة لا سبيل لتمزيقها وتشويهها .

٦- ادراك الجميع بان ثقافة المشاركة هي احدى الادوات المهمة في بناء الدولة العراقية وتطور المجتمع وتماسك مكوناته، والتوجه نحو اعادة بناء الهوية الوطنية العراقية، قوامها الوحدة واحترام التنوع والتعدد بكل مستوياته وصيانة حقوق الانسان وحرياته الاساسية، وتأكيد روح المواطنة وتغليبها على الولاءات الضيقة، والارتقاء بالوعي السياسي للفرد العراقي بشكل يقود الى نبذ الارهاب ونشر ثقافة اللاعنف وتغليب لغة الحوار والتسامح والقبول بالحلول الوسط .

٧-الابتعاد عن فكرة المحاصصة الطائفية والسياسية وفكرة التوافقية والالتزام بمعايير العدل والموضوعية والكفاءة في جميع الامور والمسائل، وضمان المشاركة العامة في عملية اتخاذ القرارات وصنع السياسة العامة ونبذ جميع سياسات التهميش والاقصاء والتمييز والحرمان والظلم، واحترام حقوق الانسان بما يضمن للجميع حرية التعبير عن معتقداتهم وآرائهم وشعائرهم في ظل القانون والدستور.

٨- تشجيع منظمات المجتمع المدني على القيام بدورها كطرف في بناء قيم المواطنة، والاطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية، والحفاظ على استقلاليتها، وعدم السماح لأية فئة او جهة من تسييس هذه المنظمات خدمة لمصالحها، وتفعيل دور الراي العام وحث الناس على المشاركة في الحياة العامة.

الهوامش

(١) المواطنة : ي مجموعة القيم الانسانية والمعايير الحقوقية والقانونية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية التي تمكن الفرد من الانخراط في المجتمع والتفاعل فيه ايجابيا، والمشاركة في ادارة شؤونه، وهو ما يطلق عليه المواطنة العضوية. وهي التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم أداؤها، اما قاموس علم الاجتماع يعرفها بأنها العلاقة التي تنشأ بين افراد المجتمع والدولة عبر عقد اجتماعي يقوم بموجبها الطرف الأول بالولاء، في حين تكون مهمة الطرف الثاني الحماية، أوهي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماءه إلى الوطن (الجابري، ١٩٩٥، ٦٥؛ حمزة، ٢٠١٠، ٤).

(٢) أي المواطنة التي تقوم على مجموعة من القيم والقواعد التي يُمكن ذكرها بالشكل الآتي:

١- قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات، أمام القانون دون تمييز بسبب الدين أو اللون أو اللغة أو الجنس أو العرق أو المنشأ الاجتماعي أو لأي سبب آخر.

٢- قاعدة الحرية كقيمة عليا، والتي لا يمكن تحقيق الحقوق الإنسانية الأُخرى بدونها فهي المدخل والبوابة الضرورية للحقوق كافة، بما فيها حق التعبير وحق تأسيس الجمعيات والإضراب وحق الاعتقاد وحق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة وتولي المناصب العليا، وإجراء انتخابات دورية، وحق التملك والتنقل، وعدم التعرض إلى التعذيب ... الخ .

٣- قاعدة العدالة بجميع صنوفها وأشكالها، وجوانبها القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فمع الفقر لا تستقيم العدالة، ومع انتهاك حقوق المرأة ستبقى العدالة ناقصة ومبتورة، ومع التجاوز على حقوق المجاميع الإثنية الثقافية والدينية وغيرها ستكون العدالة مشوهة، إذ أنَّ تحقيق فكرة العدالة يتم من خلال فكرة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتربوية ... الخ، المستندة إلى قاعدة الحريات والحقوق المدنية والسياسية تلك التي تعتني بالمعرفة وتنمية القدرات، لاسيما التعليمية منها، وتقليص الفوارق الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٤- قاعدة الحق في المشاركة من دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو اللغة أو اللون أو المنشأ الاجتماعي، إذ لا مواطنة حقيقية من دون الحق في المشاركة والحق في تولي المناصب العليا بلا تمييز لأي اعتبار كان (مراد، ٢٠١١، ٨١).

(٣) الباجه جي: سياسي مخضرم ووزير سابق، ورئيس تجمع الديمقراطيين المستقلين وعضو في مجلس الحكم انظم الى القائمة العراقية التابعة لعلاوي في ٢٠٠٥.

المصادر

الإبراهيم، س. (٢٠١٤). *مستقبل الدولة العراقية The Future of the Iraqi State*. دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع.

أحمد، ر. ش. (٢٠١٠). حقوق الإنسان في الدساتير العراقية: الانتهاكات ووسائل الرقابة الفاعلة The Human Person in Iraqi Constitutions: Violations and Effective Means of Censorship. *مجلة الجامعة العراقية*، ٢٤/١.

الأسود، ش. ط. (١٩٩٩). *علم الاجتماع السياسي Political Sociology*. الدار المصرية اللبنانية للنشر.

بولك، و. (٢٠٠٦). *لكي نفهم العراق: المسار الكامل للتاريخ العراقي قديماً وحديثاً منذ الاجتياح المغولي إلى العصر العثماني حتى الاحتلال البريطاني والاحتلال الأمريكي In Order to Understand Iraq: The Complete Course of Iraqi History, Past and Present, from the Mongol Invasion to*. المؤسسة العربية للدارسات والنشر.

بيومي، م. أ. (١٩٨١). *علم اجتماع القيم Sociology of Values*. دار المعرفة الجامعية.

جابر، ج. ح. (٢٠١٥). *الاستبداد السياسي، الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق Political Tyranny, Tyranny and the Dream of Democracy in Iraq*. دار التنوير للطباعة والنشر.

الجابري وآخرون، س. (٢٠٠٨). الاستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي وإقليمي ودولي The American Strategy in Iraq and its Repercussions From an Internal, Regional and International Perspective. في *مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد*. دار الصنوبر للطباعة.

الجابري، م. ع. (١٩٩٥). *قضايا في الفكر المعاصر Issues in Contemporary Thought*. دار المعرفة الجامعية.

جاسم، ر. ن. (٢٠٠٨). دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي في العراق The Role of Political Elites in the Democratic Transition in Iraq. *مجلة العلوم السياسية*، ٣٦.

جواد، ب. م. (٢٠٠٨). تفكيك السلوك السياسي للشخصية العراقية The Political Behavior

Dismantling of the Iraqi Character. *مجلة العلوم السياسية*، ٣٦ .

الحسن، إ. م. (١٩٩٠). التراث القيمي في المجتمع العربي بين الماضي والحاضر The Value Heritage in Arab Society Between the Past and the Present. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، ٩ .

شذى زكي حسن. معوقات البناء الديمقراطي في العراق Obstacles to democratic building in Iraq. مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي. الجامعة المستنصرية. بغداد. العدد ١٧. ٢٠٠٥.

حسن، م. ص. (٢٠١٧). الديمقراطية وإعادة بناء المواطنة Democracy and the Rebuilding of Citizenship. *مجلة العلوم السياسية*، ٥٣ .

حمزة، خ. (٢٠١٠). المواطنة استراتيجية للوقاية من الفساد المالي والإداري Citizenship is a Strategy to Prevent Financial and Administrative Corruption. *مجلة علوم إنسانية*، ٧ (٤٥).

حمزة، ك. م. (٢٠١١). *مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق The Poverty Problematic and its Social Repercussions in Iraq*. بيت الحكمة.

الراوي، أ. ع. (٢٠٠٢). الاقتصاد العراقي في ظل المتغيرات الإقليمية وعلاقته بدول الجوار الجغرافي The Iraqi Economy In Light of Regional Changes and its Relationship with Neighboring Geographical Countries. *مجلة العرب والمستقبل*، ٢ .

الربيعي، ح. ع. (٢٠٠٩). *إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي The Participation Cultural Building Problematic in the Arab World*. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الزبيدي، ح. ل. (٢٠٠٧). *موسوعة الأحزاب العراقية Iraqi Parties Encyclopedia*. مؤسسة العارف للمطبوعات.

الزبيدي، ل. ع.، و الصبيحي، م. إ. (٢٠١٧). سياسات البناء الاجتماعي للدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ The Social Construction Policies of the Civil State in Iraq After 2003. *مجلة قضايا سياسية*، ٤٨ و٤٩ .

سالم، ع. ع. (٢٠١٤). الشباب في العراق: طبيعة وخصائص الدور والوظيفة في اطار مفهوم التنمية البشرية Youth in Iraq: The Nature and Characteristics of the

Role and Function Within the Framework of the Concept of Human Development. *مجلة حمورابي*، ١٢ .

سبع، س. م. (٢٠١٨). تحديات النظام الفيدرالي في العراق Challenges of the Federal System in Iraq. *مجلة قضايا سياسية*، ٥٣ .

السعيدي، ع. (٢٠١١). *العراق والمصباح النووي جدلية الممكنات المستحيلة Iraq and the Nuclear Lamp, the Dialectic of the Impossible*. العارف للمطبوعات.

سليم، ن. م. (٢٠١٨). إشكالية النظام الفدرالي في العراق The Federal System Problematic in the Iraq. *مركز الدراسات الأولية والاستراتيجية*، ٧٥ .

شعبان، ع. (٢٠٠٤). الدستور ونظام الحكم Constitution and Regime of Government.في مجموعة مؤلفين (محرر), *احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا, The Occupation of Iraq and its Repercussions on the Arab, Regional and International Levels*. مركز دراسات الوحدة العربية.

شعبان، ع. (٢٠٢٠). بعض إشكاليات الدولة والدستور في العراق Some Problems of the State and the Constitution in Iraq. *مجلة المستقبل العربي*، ٤٢ (٤٩٤).

شواي، أ. ع. (٢٠٠٦). النخبة السياسية العراقية بين المعاذير وأمل التغيير The Iraqi Political Elite Between Excuses and Hope for the Change. *جريدة المدى وآراء وأفكار*، ٥٨٤ .

صالح، ث. (٢٠٠٦). حقوق الإنسان (دراسة سوسيولوجية) Human Rights (A Sociological Study). *مجلة دراسات اجتماعية*، ١٨ .

صالح، ن. م. (٢٠٠٨). التعددية الحزبية في العراق ومتطلبات إنجاحها Partisan Pluralism in Iraq and the Requirements for its Success. *مجلة العلوم السياسية*.

طالب، م. ع. (٢٠١٨). التنظيم الدستوري والقانوني للاستفتاء في ظل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وتطبيقاته Constitutional and Legal Organization of the Referendum Under the Constitution of the Republic of Iraq for the Year 2005 and its Applications. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية*، ٨(٢).

عبد الستار الجنابي. (٢٠١٤). *العراق.. انهيار النظام .. فوضى الاحتلال، آفاق ديمقراطية The Iraq ... The Collapse of the System … the Chaos of the Occupation, Democratic Prospects*. دار ورد للنشر والتوزيع.

عبد، إ. م. (٢٠٠٨). دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وبعد الاحتلال The Role of Political Culture in Shaping National Identity in Iraq Before and After the Occupation. *مجلة دراسات دولية*، ٣٥ .

عبدالكاظم، ر. م. (٢٠٢٠). الأمم المتحدة ومشكلة النزوح في العراق بين إعادة الاستقرار والحلول المستدامة The United Nations and the Displacement Problematic in Iraq Between Restoring Stability and Sustainable Solutions. *مجلة قضايا سياسية*، ٦٣ .

عبدالكريم، ف. (٢٠٢٠). بناء السلام والتنمية المستدامة في العراق بعد ٢٠٠٣ Peace Building and Sustainable Development in Iraq after 2003. *مجلة قضايا سياسية*.

عبداللطيف، م. (١٩٩٨). معوقات بناء ثقافة المشاركة في العالم الثالث Participation Cultural Building Obstacles in the Third World. *دراسات استراتيجية*، ٤ .

عبدالله، ث. ف. (١٩٩٧). *آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي Democratic Change Mechanisms in the Arab World*. مركز دراسات الوحدة العربية.

عطوان وآخرون، خ. ع. (٢٠١٥). السياسة العامة الاقتصادية في العراق دراسة حالة: سياسة استهداف التضخم The Economic Public Policy in Iraq a Case Study: the Policy of Inflation Targeting. *المجلة السياسية والدولية*، ٢٨ و٢٩ .

علي، ت. ع. (٢٠١٢). إشكالية الصياغة التشريعية في النص الدستوري (دراسة عن دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥) The Legislative Drafting Problematic in the Constitutional Text (a Study on the Constitution of the Republic of Iraq for the Year 2005). *مجلة الحقوق*، ٤ (١٨).

العيثاوي، ي. م. ح. (٢٠١٥). الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق "الشرق الأوسط أنموذجاً "The Negative Repercussions of Political Quotas on the Institutional and Societal Structure of the Democratic System in Iraq "The Middle. *مجلة دراسات دولية*، ٦٠ .

الغالبي، إ. ح. (٢٠١٣). *أزمات العراق السياسية مقالات في الشأن العراقي، ٢٠١٠-٢٠١٣ Iraq's Political Crises Articles on Iraqi Affairs, 2010-2013*. مركز العراق

للدراسات.

فرج، ن. ر. (٢٠١٨). مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية Social Formations Introduction to Describe Arab Social Systems. *مجلة المستقبل العربي*، ٤٩١ .

فياض، ع. ح. (٢٠٠٨). بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر Building a Civil State and the Democratic Transition Misery in Contemporary Iraq. *مجلة العلوم السياسية*، ٣٦ .

كاطع، أ. هـ. (٢٠٠٨). دور النخب الوطنية في تفعيل الهوية العراقية المشتركة The Role of the National Elites in Activating the Common Iraqi Identity. *مجلة العلوم السياسية*، ٣٦ .

محمد، ع. د. (٢٠٠٨). إعادة تشكيل الهوية الوطنية مقدمة لبناء عراق ديمقراطي Reshaping the National Identity is a Prelude to Building a Democratic Iraq. *مجلة العلوم السياسية*، ٣٦ .

محمود، م. ج. (٢٠٠٥). *واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر The Reality and Future of Pluralistic Political Culture in Contemporary Iraqi Thought*، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة بغداد.

مراد، ع. ع. (٢٠١١). إشكالية الهوية في العراق: الأصول والحلول The Identity Problematic in Iraq: Origins and Solutions. *مجلة المستقبل العربي*، ٣٩ .

مهدي، ع. س. (٢٠٠٨). دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي في العراق The Role of Political Elites in the Democratic Transition in Iraq. *مجلة العلوم السياسية*، ٣٦ .

نافع، ب. م. (٢٠١١). هويات متقاطعة أم هويات متصارعة Crossing Identities or Conflicting Identities? *مجلة المستقبل العربي*، ٣٧٧ .

الناهي، هـ. غ. (٢٠١٣). *تفتيت العراق انهيار السلم المدني والدولة العراقية The Fragmentation of Iraq, the Collapse of Civil Peace and the Iraqi State*. مركز دراسات الوحدة العربية.